اجتماع في فيينا وآخر في إسطنبول على أمل تحريك جمود الملف

الأسرة الدولية تصعِّد ضغوطها على إيران.. النووية

ناكارتس: الخلافات لا تزال قائمة لكننا ملتزمون بالحوار ومصممون على حل الأزمة

عواصم – «وكالات»: تعرضت إيران امس لضغط دولي في اجتماعين منفصلين بشأن برنامجها النووي إلا أن الجمهورية الإسلامية تركز بشكل أكبر على انتخابات الرئاسة المقررة في يونيو ولم يتم احراز تقدم في الاجتماعين.

وفي فيينا حثت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة مرة أخرى إيران على التوقف عن المماطلة في تحقيقات الوكالة حول أبحاث مشتبه بها اجرتها طهران بشأن قنبلة نووية. وتنفي طهران النية لتصنيع أسلحة نووية».

وواجريت المحادثات صباحا في مقر البعثة الدبلوماسية الإيرانية بالعاصمة النمساوية.

وقال هيرمان ناكارتس نائب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للصحفيين «كما تعلمون فإن الخلافات لاتزال قائمة لكننا ملتزمون بالحوار ومصممون على حل هذه المسائل وبالتالي سنعمل جاهدين على حل هذه الخلافات».

وفي وقت لاحق على العشاء في اسطنبول التقت كاثرين اشتون مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي والتي تمثل القوى العالمية الست مع سعيد جليلي كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين وهو أيضا مرشح رئاسي لبحث مسعى دبلوماسي أوسع لحل النزاع الذي قد يفجر حربا جديدة في الشرق الأوسط.

والاجتماعان يمثلان مسارين دبلوماسيين مختلفين إلا انهما مرتبطان لأنهما يركزان على الشكوك في سعي إيران لامتلاك قدرة على تصنيع أسلحة نووية متسترة وراء تصريحات بأن برنامجها النووي له أهداف مدنية.

ويقول محللون ودبلوماسيون إن أي تحرك في النزاع المستمر منذ عقد سينتظر على الأرجح إلى ما بعد انتخابات الرئاسة المقررة في 14 يونيو ويصعب التكهن بالفائز بها. ورغم أن الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي هو الذي يقرر السياسة النووية الإيرانية إلا أن القيادة المحافظة قد تسعى للتحرك بحذر قبل الانتخابات التي يتنافس فيها المحافظون مع مرشحين مستقلين. وقال مبعوث غربي إنه مع اقتراب الانتخابات «سيسعى الإيرانيون إلى تحقيق الاستقرار».

وقال الخبير الإيراني باقر معين ومقره لندن «الزعيم الأعلى الإيراني ليس وحده صاحب القرار... لا يمكن أن تتخذ إيران أي قرار نهائي الآن».

أشتون وجليلي في لقاء سابق

خامنئي يمنح «صيانة الدستور» الضوء الأخضر لإقصاء رفسنجاني

طهران – «وكالات»: دعا المرشد الإيراني الأعلى، آية الله علي خامنئي، مجلس صيانة الدستور إلى رفض ترشيح غير المؤهلين لخوض سباق الانتخابات الرئاسية المقررة منتصف الشهر المقبل. وقال في الوقت نفسه إن على الجميع الانصياع لكلمة القانون عندما يعلن مجلس الصيانة أسماء المرشحين.

ونقل التلفزيون الإيراني عن خامنئي إشادته، امس، بشكل لافت بأعضاء مجلس صيانة الدستور. وقال إنهم أشخاص يتمتعون بالتقوى العالية، فيما يعد تبريرا من الآن لقراراتهم المقبلة بشأن حذف عدد كبير جدا من طالبي الترشيح للانتخابات الرئاسية. وجاء خطاب خامنئي بعد ساعات قليلة على الإعلان عن مطالبة أكثر من مئة نائب في البرلمان مجلس صيانة الدستور برفض ترشيح رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، أكبر هاشمي رفسنجاني للانتخابات.

وشدد خامنئي على أن المعيار الرئيسي لاختيار رئيس الجمهورية هو اختيار أشخاص تتمركز همتهم على صيانة عزة البلاد وحركتها في مسار الثورة.

وأضاف أن على الشعب أن يلتفت إلى الشعارات التي تطرح من قبل المرشحين خلال دعاياتهم الانتخابية، فالبعض ومن أجل كسب الأصوات يطلق شعارات خارجة عن صلاحياته، في إشارة واضحة إلى رفسنجاني الذي أعلن مبكرا عن موقف مغاير بشأن العلاقات مع واشنطن، والملف السوري، والموقف من إسرائيل.

وقال خامنئي، الذي لم ينس التطرق إلى ماسماها فتنة الانتخابات الرئاسية الماضية العام 2009: إن انتخابات الرئاسة الإيرانية المقبلة تكتسب أهمية مضاعفة، لأنها باتت قضية دولية مهمة، موضحاً أن مراكز القرار في العالم تتابع الانتخابات الرئاسية في إيران وفق نواياها، ولها بشأن هذا الحدث مخططات وأهداف.

ولدى استقباله، امس حشدا غفيراً من أبناء بعض المحافظات الإيرانية، حدد خامنئي مواصفات الرئيس المقبل بقوله: «إن هدف الشعب الإيراني هو انتخاب الشخص الأكثر أهلية ليمضي بالبلاد قدما إلى الأمام بالسرعة الراهنة أو أكبر منها، وأن يرفع عزة الشعب، ويعزز استقلال البلاد، ويحسن الأوضاع المعيشية للمواطنين ويحل المشاكل ويبث الأمل والحماس والنشاط في البلاد».

كما أكد خامنئي أن «المشاركة الواسعة في الانتخابات تعزز حصانة البلاد أمام مطامع الأعداء». وقال «على مجلس صيانة الدستور العمل بمسؤولياته، وأن يقدم فقط من يتمتع بالأهلية اللازمة».

وأوضح خامنئي أن هدف الشعب الإيراني في هذه الانتخابات، وفضلاً عن «اختيار شخص مؤمن ثوري ذي عزم وهمة جهادية ليتولى رئاسة الجمهورية، هو «إجراء انتخابات حماسية واسعة».

الإعصار يهدد مخيماتهم.. ولكن

مسلمو الروهينغا: مرحباً بـ «محاسن».. لا للإجلاء عن راخين

الروهينغا يرفضون الإجلاء عن أراضيهم

راخين – «وكالات»: رفض مسلمو الروهينغا مساعي سلطات ميانمار بدعم من الأمم المتحدة لنقل عشرات الآلاف أغلبهم من المسلمين من ولاية راخين غربي البلاد قبل أن يصل إعصار إلى مخيماتهم الموجودة في مناطق منخفضة والتي يعيشون فيها منذ اندلاع اضطرابات عرقية ودينية.

وتخطط السلطات لنقل 38 الف نازح أغلبهم من مسلمي الروهينغا، لكن كثيرين رفضوا الانتقال من المخيمات لتشككهم في نوايا السلطات بعد عمليات العنف التي جرت ضدهم من قبل البوذيين خلال الأشهر الماضية وأدت لمقتل وإصابة المئات منهم.

وأكد كثير من اللاجئين لرويترز أنهم يفضلون أن تقضي عليهم العاصفة على أن يتم إجلاؤهم.

وقال هلا مونغ «وصلنا إلى هنا العام الماضي بسبب الاشتباكات بين البوذيين والمسلمين.. فقدت كل شيء.. توفيت والدتي وطفلتاي». وأضاف أن الجميع يريدون الموت في العاصفة لأنهم فقدوا كل شيء العام الماضي.

وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة الذي يساعد حكومة ميانمار في راخين إن العاصفة ضعفت فيما يبدو لكنها مازالت قادرة على تهديد 8.2 ملايين شخص في شمال شرق الهند وبنغلاديش وميانمار. وفشلت محاولات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمس الاول لنقل اللاجئين في راخين إلى ثكنة عسكرية قريبة، وتم إبلاغهم في وقت مبكر امس أنهم يستطيعون اللجوء إلى مدرسة لكن كثيرين رفضوا.

وكانت هيومن رايتس ووتش اتهمت الشهر الماضي سلطات ميانمار بتنفيذ «حملة تطهير إثني» ضد أقلية الروهينغا المسلمة. وأشارت المنظمة إلى أن عددا من المسؤولين في ميانمار ومن قادة المجموعات والرهبان البوذيين نظموا وشجعوا «الهجمات في القرى المسلمة بدعم من قوات الأمن».

وقتل الإعصار «محاسن» ما لا يقل عن سبعة أشخاص وأدى إلى نزوح 3881 شخصا في سريلانكا، وفقا لما ذكره مركز إدارة الكوارث هناك أمس الاول.

وتتجه العاصفة شمالا فوق خليج البنغال ويتوقع أن تصل اليابسة في وقت مبكر غدا الجمعة شمالي تشيتاغونغ في بنغلاديش. وطلبت السلطات في بنغلاديش من سكان الجزر الواقعة على الأطراف بدء عمليات إجلاء، ووجهت تحذيرات لقوارب الصيد وغيرها من القوارب الصغيرة بأن تظل قرب الساحل ولا تتوغل لمسافات بعيدة داخل البحر.

نيجيريا: الجيش يوسع انتشاره في يولا ومايدوجوري

مايدوجوري – «وكالات»: وصلت قوات نيجيرية الى مدن بشمال شرق البلاد امس بعد أن أعلن الرئيس جودلاك جوناثان حالة الطوارىء بهذه المنطقة في مواجهة تمرد يقوده إسلاميون متشددون.

وقال سكان وصحافيون من رويترز إنهم رأوا شاحنات تابعة للجيش تحمل جنودا تدخل مدينتي يولا عاصمة ولاية اداماوا ومايدوجوري بعد أن أعلن جوناثان حالة الطوارىء امس الاول في ثلاث ولايات هي بورنو ويوبي واداماوا إثر هجمات شنها متشددون من جماعة بوكو حرام على أهداف حكومية.

ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من مسؤولين عسكريين في شمال شرق البلاد او في مقر القيادة في العاصمة ابوجا.

وشاهد مراسل من رويترز ست شاحنات تقل جنودا قرب يولا. وفي مايدوجوري عاصمة بورنو وهي أكبر مدينة في المنطقة ومقر المتمردين قال سكان أيضا إنهم شاهدوا تدفقا للقوات.

والأجواء متوترة في هذه المدينة وأغلقت معظم المتاجر وشوهد قليل من الأشخاص في الشوارع كما أغلقت المدارس.

وقال أحمد مرعي أحد سكان مايدوجوري «ما رأيته هذا الصباح أفزعني... يسود قلق كبير إزاء حالة الطوارئ».

وأعلن جوناثان هذه الخطوة في كلمة أذاعها التلفزيون أمس الاول بعد تصاعد في الهجمات على قوات الأمن وأهداف حكومية في معقل الإسلاميين بشمال شرق البلاد.

وتأتي تعليماته بعد أدلة متزايدة بأن جماعة بوكو حرام تسيطر الآن على جزء كبير من الأراضي حول بحيرة تشاد حيث فر مسؤولون محليون.

ويقول مسؤولون إن المتشددين يسيطرون على عشرة أحياء على الأقل في ولاية بورنو ويستغلون الحدود التي يسهل اختراقها مع الكاميرون وتشاد والنيجر لتهريب أسلحة وشن هجمات.

وحاصر عشرات من مقاتلي بوكو حرام كانوا يركبون حافلات وشاحنات ويحملون مدافع رشاشة بلدة باما في بورنو الأسبوع الماضي وأطلقوا سراح أكثر من مئة سجين وقتلوا 55 شخصا معظمهم من رجال الشرطة وأفراد الأمن.

وقبل أسبوعين قتل عدد من الأشخاص في قرية باجا التي تشتهر بالصيد والواقعة على بحيرة تشاد عندما أغارت قوات من نيجيريا والنيجر وتشاد على القرية بحثا عن إسلاميين قتلوا جنديا. وذكر سكان محليون أن الجنود مسؤولون عن مقتل العديد من المدنيين.

جنود نيجيريون في مايدو جوري

«المتحدة»: العقوبات عرقلت برنامج كوريا الشمالية النووي

نيويورك – «وكالات»: خلصت لجنة جمعت خبراء للأمم المتحدة –في تقرير سري لها– إلى أن العقوبات المالية الصارمة وحظر السلاح والقيود الدولية الأخرى، أخرت برنامج كوريا الشمالية لاكتساب أسلحة نووية، بينما أكد مسؤول أمريكي كبير أن بيونغ يانغ ليس لديها القدرة على تطوير رأس حربي نووي يمكن أن يتناسب مع الصواريخ.

ويأتي أحدث تقرير سنوي من قبل مجموعة مراقبة العقوبات الأممية في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى إقناع الصين بأن تطبيق العقوبات الاقتصادية ضد جارتها كوريا الشمالية، يعد أمرا حاسما لوقف برنامج بيونغ يانغ النووي.

وأوضح التقرير المؤلف من 52 صفحة أن «فرض العقوبات لم يوقف بيونغ يانغ من تطوير البرامج النووية وبرامج الصواريخ الذاتية الدفع» إلا أنه أخر كثيرا الجدول الزمني لكوريا الشمالية، ومنعها من خلال العقوبات المالية وحظر تجارة السلاح التمويل المهم الذي كان يمكن استخدامه في تغذية أنشطتها المحظورة، من توسعة نشاطها النووي. ويغطي التقرير الفترة التي امتدت قبل مارس الماضي وفق دبلوماسيين، حيث إنه مازالت تأثيرات العقوبات التي تم فرضها لاحقا من قبل الأمم المتحدة غير معلومة.

كما بين فريق الخبراء الأممي أن الصين حليفة كوريا الشمالية الرئيسية وشريكها التجاري، لا تزال تلعب دورا رئيسيا في عدم تمكين بيونغ يانغ من الالتفاف على العقوبات المفروضة عليها، إلا أنه لم تتم مناقشة هذا الأمر بشكل صريح في تقرير الفريق.

وأوصت لجنة عقوبات كوريا الشمالية المنبثقة عن مجلس الأمن الدولي في تقريرها أيضا بفرض عقوبات على ثلاثة كيانات كورية شمالية و12 فردا.

والأفراد المستهدفون هم تسعة من مواطني كوريا الشمالية ورجل من كازاخستان ورجلان من أوكرانيا، أوقفوا جميعا بسبب صلاتهم بصفقات تهريب أسلحة. يأتي ذلك فيما قال مسؤول أمريكي كبير امس إن بيونغ يانغ لم تطور إلى الآن رأسا حربيا نوويا صغيرا يتوافق مع صاروخ، وهو ما يتناقض مع تقرير آخير للاستخبارات الأمريكية العسكرية.

بلغاريا ترفض إجراء انتخابات جديدة

صوفيا – «وكالات»: قال الرئيس البلغاري روسين بليفنلييف امس انه ليست هناك حاجة لاجراء انتخابات جديدة رغم ان الانتخابات البرلمانية التي جرت في مطلع الاسبوع لم تكن حاسمة. وصرح بأنه سيجري محادثات أولية مع الزعماء السياسيين يوم غد الجمعة وانه يأمل ان يدعو البرلمان الجديد للانعقاد بحلول نهاية الشهر وقال للصحافيين «بلغاريا لا تحتاج الان لانتخابات جديدة. هذا سيبعد المستثمرين».

تايوان والفلبين يقعان في مطب التوتر مجدداً

تايبيه – «وكالات»: قررت تايوان تعليق توظيف العمال الفلبينيين واستدعت سفيرها في مانيلا احتجاجا على قيام البحرية الفلبينية بقتل صياد سمك تايواني الاسبوع الماضي.

وقالت الحكومة التايوانية إن هذه الخطوات تهدف إلى إظهار «إستياء الرئيس ما جيونغ جيو الشديد» من الأسلوب الذي تعاملت به مانيلا مع القضية.

وكان صياد السمك التايواني هونغ شي تشينغ قد قتل رميا بالرصاص من جانب البحرية الفلبينية في مياه يدعي الجانبان السيادة عليها. وكان ممثل الفلبين في تايبيه قد قدم في وقت مبكر امس اعتذار بلاده الرسمي لتايوان – ولكن بعد انقضاء مهلة الأيام الثلاثة التي حددتها الحكومة التايوانية لذلك.

وقال أنطونيو باسيليو، رئيس الممثلية الفلبينية في تايوان، إن مانيلا وافقت على تعويض أسرة صياد السمك القتيل، وعلى المشاركة في تحقيق مشترك في ظروف الحادث.

ولكن الرئيس التايواني ما قال إن الاعتذار الفلبيني يفتقر إلى الصدق، وأمر بتنفيذ الاجراءات العقابية المذكورة.

موسكو تستدعي السفير الأمريكي على خلفية التجسس

موسكو – «وكالات»: استدعت وزارة الخارجية الروسية امس السفير الأمريكي لديها غداة إعلان المخابرات الروسية أمس الاول الكشف عن عميل لوكالة الاستخبارات المركزية «سي آي أي» في موسكو. وأفادت وكالة أسوشيتد برس للأنباء أن السفير مايكل ماكفول دخل مقر الخارجية الروسية وسط موسكو صباح الامس وغادره بعد نصف ساعة دون أن ينبس بكلمة إلى الصحافيين الذين كانوا بانتظاره خارج المجمع الوزاري.

وكان مسؤولون من الأمن الروسي ذكروا أمس الاول أنهم احتجزوا لفترة وجيزة عميل سي آي أي، رايان فوغل، الذي يعمل تحت غطاء السكرتير الثالث بالسفارة الأمريكية بينما كان يحاول تجنيد عنصر في الاستخبارات الروسية مقابل مبلغ مالي كبير. وبعد استجوابه في مقر جهاز الاستخبارات تم تسليمه للسفارة الامريكية. وصرحت الخارجية الروسية في بيان أن «روسيا تعتبر رايان فوغل شخصا غير مرغوب به وتطلب رحيله في أسرع وقت».

ويُعد اعتقال فوغل الأول من نوعه خلال عقد من الزمان لدبلوماسي أمريكي يُتهم علناً بالتجسس، وهو ما سيضفي مزيدا من التوتر على ما يبدو على العلاقات بين البلدين.

واكتفت الخارجية الأمريكية بالتأكيد على أن فوغل يعمل موظفاً بالسفارة، لكنها لم تدل بأي تفاصيل عن سجله الوظيفي أو المهام التي يتولاها في روسيا.

وأعلن الكرملين أن واقعة التجسس قد تعوق جهود تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، بيد أنه لم يهدد باتخاذ مزيد من الإجراءات بعد طرد الدبلوماسي المتهم بمحاولة تجنيد ضابط مخابرات روسي. وأدلى ديمتري بيسكوف، المتحدث باسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بأول تعليق على الواقعة قال فيه إن محاولة تجنيد جاسوس «لا تسهم في العملية المستقبلية لتعزيز الثقة المتبادلة بين روسيا والولايات المتحدة ووضع علاقاتنا على مستوى جديد».

وكانت هيئة الأمن الاتحادية الروسية «كي جي بي/سابقاً» قالت إن دوائر مكافحة التجسس التابعة لها عثرت بحوزة الدبلوماسي الأمريكي فوغل على أجهزة تقنية خاصة وإرشادات للمواطن الروسي الذي سعى إلى تجنيده ومبلغ مالي كبير ووسائل تنكر. وتابعت «في الفترة الأخيرة سعت الاستخبارات الأمريكية تكرارا إلى تجنيد متعاونين في صفوف قوى الأمن والأجهزة الروسية الخاصة».

وتراجعت العلاقات الروسية الأمريكية منذ عودة فلاديمير بوتين –العميل السابق في «كي جي بي»– إلى الكرملين لولاية رئاسية ثالثة.

دول غرب إفريقيا تطالب بقيادة القوة الدولية في مالي

عواصم – «وكالات»: طالبت دول غرب أفريقيا بأن تكون القوة الدولية المزمع تشكيلها لتحل محل القوة الأفريقية في مالي تحت قيادتها. وقالت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا –في بيان– إن بعثة الامم المتحدة من أجل الاستقرار في مالي والتي من المفترض أن تحل في يوليو المقبل محل القوة الأفريقية «يجب أن تكون بقيادة قائد من غرب افريقيا».

وستتألف قوة الأمم المتحدة التي تم تشكيلها نهاية أبريل الماضي من 12600 رجل سينضم إليهم حوالي ستة آلاف رجل من القوة الأفريقية ينتمون إلى دول غرب أفريقيا وتشاد.

وأضاف البيان أن «القوات المسلحة في المنطقة قامت بمهمتها على أحسن ما يرام في عدة أزمات في المنطقة، وسوف تحقق النجاح نفسه مع قوة الأمم المتحدة». وجاء البيان بعد اجتماع سبعة قادة جيوش في مجموعة دول غرب أفريقيا عقد السبت في العاصمة أبيدجان حيث تترأس ساحل العاج حاليا هذه المجموعة. ودعا القادة العسكريون «بعثة مفوضية دول المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مواصلة محادثاتها الجارية مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة» حول مستقبل قيادة القوة. من ناحيتها، قدمت تشاد التي كانت في الخطوط الأمامية إلى جانب العسكريين الفرنسيين بالمعارك ضد المسلحين في شمال مالي، نفسها على أنها مرشح جدي لتولي قيادة قوة الأمم المتحدة، رغم أن تشاد لا تنتمي إلى مجموعة دول غرب أفريقيا.

وكان قادة جيوش الدول الأعضاء بالمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا عقدوا اجتماعا السبت بأبيدجان ركز على عملية دمج القوة الأفريقية، التي تضم 6300 رجل من غرب أفريقيا وتشاد، في البعثة الأممية التي أنشئت نهاية أبريل الماضي بقرار من المنظمة الدولية لإحلال الاستقرار بشمال مالي والمعروفة اختصارا باسم «مينوسما».

من ناحية أخرى، تعهدت المفوضية الأوروبية عشية مؤتمر للمانحين الدوليين تستضيفه بروكسل بتقديم مساعدات لدولة مالي بمبلغ 520 مليون يورو «675 مليون دولار».

ويمثل التمويل، الموعود لعامي 2013 و2014، خطوة أولية تجاه تدبير ملياري دولار يهدف مؤتمر المانحين الذي عقد امس لجمعها من أجل برنامج إنعاش مالي، الذي توفر له باماكو 2.3 مليار يورو إضافية.